

The Nationalization of the Iraqi Press in 1967

Name of Researcher :

Luuai Majeed Hassan

AL-Mustansiriyah University – College of Arts

Luuai54@yahoo.com

Keywords:

the nationalization of the press

freedom of the press

publications Laws.

كلمات الدلالة : تأميم الصحافة ، حرية الصحافة ، قوانين الصحافة

تأميم الصحافة العراقية عام 1967

اسم الباحث

م.د.لؤي مجيد حسن

الجامعة المستنصرية – كلية الآداب

قسم الإعلام

Luuai54@yahoo.com

تأميم الصحافة العراقية عام 1967

م.د.لؤي مجيد حسن

الجامعة المستنصرية – كلية الآداب

المستخلص :

بعد صراع دام 98 عاماً ، منذ صدور أول صحيفة عراقية ، زوراء ، عام 1869 والى قيام المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة عام 1967 ، تمكنت الحكومة العراقية ، التي تمتلك الأدوات التشريعية والتنفيذية ، من القضاء نهائياً على حرية الصحافة ، من خلال إصدارها القانون المرقم 155 لسنة 1967 ، الذي أممت بموجبه الصحافة الأهلية ، لتصبح ملكاً للحكومة ، وليكون الصحفيون فيها موظفين لديها ، يعملون في المؤسسات الصحفية ، لقاء أجر شهري ثابت.

يعد قرار تأميم الصحافة العراقية انعطافة تاريخية في مسيرتها من هنا تأتي أهمية البحث الحالي الذي استخدم الباحث فيه المنهج الوصفي ويقع في أربعة محاور هي : المحاولات الحكومية للسيطرة على الصحافة (1958- 1963) . والتطورات السياسية التي مهدت إلى تأميم الصحافة (1963- 1966). و تأميم الصحافة عام 1967. وموقف الصحفيين العراقيين والنقابة من قرار التأميم.

Abstract

After a bloody conflict which lasted for 98 years , since the issuance of the first Iraqi newspaper , Zawra'a in 1869, and to the establishment of the General Institution for the organization of Press and Printing in 1967, the Iraqi government, which owned the legislative and executive tools, managed to completely eliminate the freedom of the press , through the issuance of law No. 155 of 1967 , which nationalized the private press that became the property of the government , and the journalists working there became government employees, working in the journalistic institutions in return for a fixed monthly salary .

The decision to nationalize the Iraqi press is considered a historic turning point in its trajectory, and from here comes the importance of this current research in which the researcher used the descriptive method. It is comprised of four axes: Government attempts to control the press (1958 - 1963), the political developments that paved the way to nationalize press (1963-1966), the nationalization of the press in 1967, and the Iraqi Journalists and the syndicate's position to the nationalization decision.

المقدمة:

بدأ تأريخ الصحافة العراقية بصور أول صحيفة (زوراء) من قبل الحكومة ، في 15 حزيران عام 1869 ، خصصت لنشر الأخبار الرسمية والقرارات والأوامر الصادرة من السلطان العثماني في اسطنبول ، ووالي العراق في بغداد ، وفي عامي 1885 صدرت صحيفة رسمية حكومية ثانية في الموصل (الموصل) ، أعقبها ، في عام 1889 ، صدور صحيفة رسمية ثالثة في البصرة (البصرة) . واستمرت هذه الصحف بالصدور بمفردها ، إلى عام 1908 ، عندما بدأت الصحف الخاصة غير الحكومية بالصدور بعد الانقلاب الدستوري ، غير إن السلطات التي تعاقبت على حكم العراق كانت ترى إن الصحافة غير الحكومية ، هي الأخرى ، يجب إن تخضع لسياستها ، وتنفيذ أوامرها ، وإنها أداة من أدواتها ، وهذا المنهج رفضه أصحاب الصحف الأهلية لأنه يتناقض مع توجهات صحفهم الباحثة عن حريتها ، وعن تجسيد دورها في تنوير المجتمع ، معتمدة في ذلك على ما جاء في الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان والمواثيق الخاصة بهذه الحقوق ، ومن هنا بدأ الصراع بين الصحافة والسلطات الحكومية ، التي ترى في الصحافة مصدر خطر يهدد سياستها ، ويقيد إطلاق يدها بتنفيذ ما تريده ، من خلال ما تنشره من أخبار ووثائق وآراء ، التي تثير الرأي العام ضدها .

وتأسيسا على ذلك فرضت السلطات رقابة شديدة على الصحف في محاولة للسيطرة على ما ينشر فيها ، وتوجيهها بما يتوافق مع سياستها ، واستخدمت قوانين المطبوعات ، والقوانين الأخرى ، ومنها قانوني الأحكام العرفية والعقوبات ، للحد من حرية الصحافة وتقييدها ، وفعلا أصدرت عام 1954 مرسوم المطبوعات رقم 24 الذي تمكنت من خلاله من توجيه أكبر ضربة للمطبوعات الصادرة آنذاك والتي قدر عددها بين 150 إلى 200 مطبوع ، بين صحيفة ومجلة ، واختصرت العدد ، بعد صدور هذا المرسوم بما لا يزيد عن أصابع اليدين .

فضلا عن ما تقدم نجد إن السلطات العراقية في ظل النظام الجمهوري بعد عام 1958، امتلكت وسائل إعلامية خاصة بها ، أو بالحزب الذي أسسته ، منها مثلا إصدار صحف تعبر عن سياستها مثل صحف (الجمهورية و الجماهير والثورة العربية) وأسست وكالة الأنباء العراقية لتبث أخبارها ، فضلا عن الإذاعة والتلفزيون ووزارة الثقافة والإرشاد ، وان تلك السلطات ، كانت اشد قسوة ، وأكثر اضطهادا للصحافة والصحفيين من السلطات التي حكمت العراق في ظل النظام الملكي ، من خلال ما أصدرته من قوانين للمطبوعات أضافت فيها مواد قانونية أكثر تقييدا لحرية الصحافة مما كانت عليه فوانين مطبوعات العهد الملكي .

لقد تمكنت الحكومات من خلال سياستها المناهضة لحرية صحافة القطاع الخاص ، وامتلاكها للأدوات التنفيذية والتشريعية ، باعتبارها أنظمة لا ديمقراطية ، من القضاء نهائيا على حرية الصحافة ، من خلال تأميم الصحافة عام 1967، وأعادت الصحافة إلى الواقع الذي كانت عليه قبل 98 عاما ، عندما صدرت صحيفة (زوراء) الحكومية ، لتصدر جميع الصحف عن الحكومة ، ويتحول الصحفيون إلى موظفين يتقاضون رواتبهم لقاء ما يقدمونه من خدمة للحكومة ، في هذه الصحف ، ولينتهي بذلك صراع الحكومات العراقية مع الصحف ، وتنتهي حرية الصحافة .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن الصحافة العراقية عانت على مدى تاريخها الطويل من محاولات الحكومات العراقية في السيطرة عليها وتسخيرها لخدمة أهدافها في وقت كانت الصحافة تناضل من أجل التحرر من القيود التي تفرض عليها الحكومات عبر قوانين المطبوعات التي كانت تفرض شروطاً قاسية على من يرغب في إصدار صحيفة خاصة وسلسلة طويلة من المنوعات التي لا حدود لها وتفسر بحسب ما يفهمه ويريده الموظف الحكومي المكلف بمراقبة الصحف والذي يفسر كل القرارات لصالح الحكومة وسياساتها التعسفية وضد أصحاب الصحف والصحفيين الذين غالباً ما كانوا يعاقبون بالغرامات المالية والحجز والتوقيف والسجن وتعطيل صحفهم . وقد كانت القيود الحكومية وقراراتها تتصاعد مع كل تغيير سياسي يحدث في العراق . ومنذ صدور أول صحيفة عراقية (زوراء) عام 1869، في زمن الوالي العثماني مدحت باشا ، وحتى صدور قانون تأميم الصحافة ، عام 1967، لم تتمكن الصحافة من انتزاع حريتها الكاملة أمام قوة الأدوات الحكومية التشريعية والتنفيذية والتي استخدمتها في مصادرة حرية الصحافة على الرغم من إن بعض الصحف كانت صحافة أحزاب سياسية وإن قوانين المطبوعات كانت تضمن لها بعض الحرية الشكلية وقد تمكنت الحكومة العراقية في إنهاء الصراع مع الصحافة الأهلية والإجهاز النهائي على صحافة القطاع الخاص من خلال إصدار قرار تأميم الصحافة المرقم (155) لسنة 1967 الذي أقيمت بموجبه المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة .

أهمية البحث:

يشكل قرار تأميم الصحافة العراقية عام 1967 أهم حدث تاريخي في مسيرة الصحافة العراقية ، التي بدأت عام 1869، بعد صدور أول صحيفة حكومية (زوراء) ، وظهور صحف القطاع الخاص بعد الانقلاب الدستوري العثماني 1908، والتي بدأت مع صدور محاولات الحكومات العراقية في السيطرة على الصحف لغرض تسخيرها لخدمة أهدافها، وسياساتها . من هنا تأتي أهمية البحث الحالي الذي يتناول بمنهج علمي مواقف الحكومات العراقية ، لاسيما بعد ثورة 14 تموز 1958 ، وتحول نظام الحكم من نظام ملكي إلى نظام جمهوري ، اتجاه الصحافة، والسبل التي اتبعتها في السيطرة عليها، وتسليط الضوء على التطورات الداخلية والتأثيرات الخارجية ، التي أدت إلى اتخاذ قرار تأميم الصحف ، وتحويلها إلى صحافة حكومية يدين العاملون فيها بالولاء للمسؤولين في الحكومة ويتبعون سياساتهم .

هدف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق ما يلي :

- 1- بيان سياسة الحكومات اتجاه الصحافة خلال مدة البحث .
- 2- معرفة مدى تأثير تأميم الصحافة في مصر عام 1961 على سياسة الحكومات العراقية في اتخاذها لقرار تأميم الصحافة العراقية .
- 3- الكشف عن التطورات الداخلية التي أدت إلى اتخاذ قرار التأميم .

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي لأنه يقوم على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا بوصفها وتوضيح خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا ، ومحاولة التشخيص والتحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها وبيان نوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها واستخلاص النتائج منها ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة.

كما إن البحوث الوصفية تستخدم أساليب ووسائل متعددة: مثل الملاحظة، والمقابلة، والاختبارات، والاستفتاءات، والمقاييس المتدرجة، وغيرها، وهذا ما استفاد منه الباحث عندما استخدم أسلوب المقابلة التي تعتبر من أنسب الأدوات استخداما في المنهج الوصفي ولا سيما فيها يتعلق ببحوث دراسة الاتجاهات وقد تمكن الباحث من خلالها معرفة اتجاهات الصحفيين حول قانون تأميم الصحافة .

حدود البحث:

تمتد حدود البحث الزمنية من عام 1958 الذي بدأ فيه النظام الجمهوري إلى عام 1967 وهو عام صدور القانون 155 بتأميم الصحف العراقية وتحويلها إلى صحف حكومية (قانون المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة) . إما الحدود المكانية فإنها تمتد على كل مساحة مدن العراق التي صدرت فيها الصحف العراقية خلال مدة البحث .

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا : المحاولات الحكومية للسيطرة على الصحافة (1958- 1963) .

ثانيا: التطورات السياسية التي مهدت إلى تأميم الصحافة (1958- 1966).

ثالثا : تأميم الصحافة عام 1967 .

رابعا: موقف الصحفيين العراقيين والنقابة من قرار التأميم.

أولا : المحاولات الحكومية للسيطرة على الصحافة (1958 – 1963)

يؤشر تأريخ الصحافة ، أن أول صحيفة عراقية صدرت كانت حكومية ،عندما اصدر الوالي العثماني مدحت باشا صحيفة زوراء عام 1869، وكرست لنشر إخبار الحكومة وبياناتها وأوامرها ، وتعظيم وتبجيل السلطان والدعاء له والتسبيح ببركاته . ولهذا اتسمت مواقف الحكومات العراقية ، في السنوات اللاحقة ، التي شهدت صدور وانتشار الصحافة الأهلية ،المستقلة ، في بغداد ومدن البلاد الأخرى ، بمحاولات السيطرة عليها . لغرض تسخيرها واستثمارها لصالح سياساتها، والتي غالبا ما كانت تتناقض مع سياسة الصحافة (1).

لقد كانت سياسة السلطات ، إلى عام 1958، اتجاه الصحافة تقوم على التدخل المباشر ، سواء قبل الطبع ، من خلال الرقابة المسبقة ، والتي تقوم على تقديم أصحاب الصحف للمقالات التي ستنشر إلى دائرة الرقابة للحصول على الموافقة على نشرها ، أم بعد الطبع من خلال مصادرة أعداد الصحف من المكتبات في حال ارتأى أفراد السلطة أن مقالا ما نشر في الصحف لا يتفق مع سياسة السلطة. ومن المعتاد أن الرقابة كانت تشدد في ظروف الحرب وكذلك في ظروف الطوارئ (الأحكام العرفية) والتي فرضت في العراق في تلك الفترة 16 مرة وبلغ مجموع أيامها 11 سنة و32 يوما (2).

لقد تعرضت الصحافة العراقية خلال تلك المدة إلى أبشع حملة ضدها وذلك في عام 1954 ، على يد رئيس الوزراء نوري السعيد ، عندما اصدر مرسوم المطبوعات المرقم 24(3) ، والذي تم بموجب المادة (41) منه إلغاء امتيازات جميع الصحف الصادرة آنذاك ، إذ جاء في نص المادة (تلغى إجازات الصحف والمجلات كافة الممنوحة بمقتضى قانون المطبوعات رقم 57 لسنة 1933 وقانون تعديله رقم 33 لسنة 1934 بعد مضي 30 يوما اعتبارا من تأريخ نفاذ هذا المرسوم . و) يشمل الإلغاء إجازات الصحف والمجلات المعطلة والمتوقفة عن النشر لأي سبب كان) وكان هذا المرسوم واحدا من المراسيم التي صدرت ضد حرية الرأي والتعبير .

وقدرت الدراسات المختصة بتاريخ الصحافة العراقية عدد المطبوعات التي تضررت جراء صدور هذا المرسوم بحدود 200 صحيفة ومجلة في بغداد والمحافظات . وبعد تطبيق المرسوم منحت السلطات إجازات لثماني صحف سياسية فقط هي : الشعب ، الزمان ، الأخبار ، البلاد ، الحرية ، اليقظة ، الحوادث واخبرا عراق تايمس وقد استمرت هذه الصحف بالصدور حتى 14 تموز من عام 1958 عندما أطيح بالنظام الملكي (4). وتحول العراق إلى النظام الجمهوري الذي ظهرت فيه أول بوادر السيطرة على الصحافة من قبل الحكومة من خلال ما يلي :

أولا: إن الحكومة أصدرت في 17 تموز، إي بعد ثلاثة أيام، من انبثاق النظام الجمهوري، صحيفة يومية سياسية خاصة بها حملت اسم (الجمهورية) لتعبر عن الوضع السياسي الجديد. وقد حملت هذه الصحيفة في عددها السابع الصادر في 24 تموز ، اسم عبد السلام عارف ، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية كصاحب للامتياز ، إلا إنها حذفت الاسم بعد صدور أربعة أعداد منها ، في الثالث من آب (5)، ويبدو للباحث إن حذف الاسم جاء على وفق مرسوم المطبوعات المرقم 24 لسنة 1954 والذي نصت مادته الثالثة (ج) في فقرتها الرابعة أن يكون مالك الصحيفة (غير موظف أو مستخدم في الدوائر الرسمية أو شبه الرسمية) (6).

ثانيا : إن الحكومة لم تصدر قانونا جديدا لتنظيم الصحافة بل اعتمدت على مرسوم المطبوعات الذي صدر عام 1954، سيء الصيت، والذي استمر نافذا إلى عام 1963 عندما صدر قانون المطبوعات المرقم 24 لسنة 1963 (7) .

ثالثا : إن الصحافة خضعت لسلطة المؤسسة العسكرية بعد أن أعلنت الحكومة الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق من يوم 14 تموز 1958 بموجب المرسوم رقم 2 لسنة 1958 وعين الزعيم الركن احمد صالح العبيدي رئيس أركان الجيش حاكما عسكريا عاما في جميع أنحاء العراق ومنحت الحاكم العسكري سلطات واسعة على مؤسسات الدولة ومنها الصحافة (8) .

رابعا : إن رأي الحكومة في مسألة تنظيم الصحافة كان يقوم على إن (الصحافة يجب ان تبقى بيد السلطة الثورية الجديدة ،وان تكون مهمتها التوجه للاتجاه الجديد) (9).وقد وصف رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الصحافة بعد عام من الحكم بالقول (إن الصحافة العراقية قد دفنت في الحضيض.. لقد فشلت الصحافة في العراق خلال السنة المنصرمة فشلا ذريعا ، أما أرباب الصحف والمراسلين ومن يشتغل بمعيتهم فليتواروا خجلا أمام الشعب ، أنهم فرقوا صفوف الشعب) (10).

لقد مرت الصحافة خلال المدة من 14 تموز 1958 ولغاية 8 شباط 1963 بالكثير من المتاعب جراء سيطرت وزارة الدفاع متمثلة بالحاكم العسكري العام عليها والذي اصدر العديد من البيانات إلى الصحف ، ومنها انه اصدر في 31 تموز بيانا قرر فيه وضع الرقابة على جميع المطبوعات والصحف الداخلية والخارجية ابتداء من يوم الأول من آب 1958 (11) ، واصدر بيانه المرقم 10 اوجب فيه عرض كافة ما يراد نشره أو إعلانه على هيئة الرقابة العسكرية في دار الإذاعة (12) وبيان آخر حدد لها ما يمكن أن يسمح بنشره أو لا يسمح والتي على إثرها أغلقت العديد من الصحف بتهمة شتى منها (تفرقة صفوف الشعب .. والإساءة للوطن والتسبب في القلق والتفرقة) . ولم تتبقى ، خلال الأشهر الأخيرة من عام 1963 ، من الصحف الـ 40 التي كانت قد صدرت ، سوى خمس صحف سياسية معروفة وجميعها كانت خاضعة للقبضة العسكرية وهي البلاد ، صوت الأحرار ، الأخبار ، الزمان ، والثورة .

في الثامن من شباط عام 1963 سقط النظام القائم ، وتولى الحكم نظام، مكون من شخصيات ذات اتجاهات قومية وأخرى بعثية ، وقد بدأ بتنصيف مخلفات النظام السابق ، فألغى ، بعد ثلاثة أيام ، امتيازات جميع الصحف العراقية (13) ، ودعا الراغبين في إصدار صحف جديدة إلى تقديم طلباتهم إلى المراجع المختصة أعقبه بقرار آخر يقضي بحجز أموال 18 صحافيا من أصحاب الصحف السابقة ورؤساء تحريرها ، وقد تم اعتقال غالبية هؤلاء الصحفيين لفترات مختلفة بتهمة (الإفساد السياسي والاستغلال والرشوة والإثراء غير المشروع) والتي لم تثبت على أي منهم فيما بعد (14) .. وبالتأكيد إن مثل هذه الإجراءات تؤشر عزم الحكومة الجديدة على السيطرة الكاملة على مقاليد العمل الصحفي .

وكما فعل النظام السابق ، أصدر النظام الجديد ، بعد أربعة أيام من قيامه ، صحيفة جديدة ، أطلق عليها اسم (الجماهير) في 12 شباط 1963 بأربع صفحات ، تغطي البيانات الرسمية وتشرح وجهات نظره في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (15).

لقد طرحت الحكومة برنامجا لعملها ، والذي يهمنها فيه ، في بحثنا هذا ، هو المبدأ الثالث منه الذي نص على (احترام حرية الرأي والقول لجميع المواطنين ضمن الإطار القومي الاشتراكي والسماح للهيئات والفئات التقدمية بإصدار الصحف والمجلات التي تعبر عن وجهة نظرها للمساهمة في مسؤوليات بناء الوطن) (16). ومن خلال تحليل هذا النص يتبين ان من شروط إصدار الصحف :

أولا - أن تكون ضمن الإطار القومي الاشتراكي.

ثانيا - يجب أن تكون من قبل الهيئات والفئات (التقديمية).

ثالثا - أن تشارك هذه الصحف في مسؤوليات بناء الوطن .

بالتأكيد إن مثل هذه الشروط لا يمكن تلبيتها إلا من قبل أشخاص محددين و مقربين من القائمين بالانقلاب ويجسدون أفكارهم وسياستهم.

وقد أعقبت الحكومة صدور هذا البرنامج بإصدار قانون جديد للمطبوعات يحمل الرقم 24 لسنة 1963(17) أكد في الأسباب الموجبة لصدوره إن الصحافة كان (الكثير من إطرافها يغذى من قبل الأجنبي والمستعمر) و(كانت وسيلة من وسائل التجارة والكسب مما يتناقض تماما مع الدور الطبيعي للصحافة في المجتمع) و(أصبح لزاما على الثورة إيجاد القوانين التي من شأنها تنظيم الصحافة بالشكل الذي يحميها من أعداء الشعب من رجعيين وانتهازيين وعملاء واستعمار ومن المظللين المعزولين عن القاعدة الشعبية الواسعة) . إن هذه الفلسفة الحكومية اتجه الصحافة تفسر لنا الأسباب التي دعتها إلى سجن 18 صحفيا وحجز أموالهم ، كما ذكرنا سابقا ، وانطلاقا من هذه التوجهات الرامية إلى السيطرة التامة على الصحافة أطاحت الحكومة الجديدة بالصحف التي لم تتسجم مع أفكارها من خلال الأداة التنفيذية للسلطة وهي وزارة الإرشاد التي ترى إن الصحافة هي : (18) (للشعب وامتداد لحريته وقضيته وهي مسؤولة عن التوجيه والتوعية الشعبية) وحذرت من إن هناك من وصفتهم ببعض أصحاب الصحف الذين يسعون وراء (المنافع الشخصية وجمع المال دون الاهتمام بمصدره ..وان تطهير الصحافة من مثل هؤلاء أصبح ضرورة يستوجبها الحرص على الصحافة ومستواها الكريم)(19).

يتضح لنا من خلال ما تقدم إن النظام الجديد يعد الصحافة جزء من أدواته التي يجب تسخيرها (للتوجيه والتوعية الشعبية) وان الحكومة مسؤولة عن تطهير الصحافة من بعض العاملين فيها انطلاقا من (حرص الحكومة على الصحافة ومستواها الكريم) وان أي صحيفة خارج هذا النهج لا يمكن أن تصدر وهذا ما طبق عمليا فلم يعثر الباحث على أية صحيفة خلال تلك المدة لا تدين بالولاء للنظام الجديد وبذلك تمكنت الحكومة من السيطرة التامة على الصحافة ، لاسيما وان قانون المطبوعات الجديد الذي ألغى مرسوم المطبوعات رقم 24 لسنة 1954 ، لم يقلل من القيود المفروضة على الصحافة ولم يقدم أي تسهيلات لإصدارها ، إلا إن ذلك لم يدم طويلا ، إذ سقط النظام ، لتبدأ الصحافة مرحلة جديدة أخرى من المعاناة جراء السياسة الحكومية المعادية ضدها .

ثانيا: التطورات التي مهدت إلى تأميم الصحافة (1958 - 1966)

سنتناول في هذا المحور، نقطتين أساسيتين: الأولى العلاقة بين العراق و مصر، ومدى تأثيرها، على سياسة، عبد السلام عارف، بشكل عام، وفي التمهيد لاحقا لقرار تأميم الصحافة عام 1967، والنقطة الثانية موقف عبد السلام عارف من الصحافة، بعد أن استلم الحكم كرئيس للجمهورية منذ 18 تشرين الثاني 1963 وحتى وفاته عام 1966.

أولا : العلاقة بين العراق ومصر :

عندما قامت ثورة مصر عام 1952، أعلنت أنها ثورة ضد الظلم، والاستغلال ، والتخلف ، والرجعية ، والاستعمار، والأحلاف ، وتقف مع حركات التحرر، وتدعو إلى الاستقلال ، والوحدة العربية، وكشفت عن موقفها القومي من خلال دعمها العلني ومساندتها للدول العربية، وكذلك الدول الإفريقية في نضالها التحرري (20). وكانت الشعارات التي رفعها الرئيس عبد الناصر في خطابه أمام الجماهير (على الاستعمار أن يحمل عصاه ويرحل ، أو أن يقاتل حتى الموت دفاعا عن بقائه) تلهب حماس المواطنين والتيارات السياسية التقدمية ، وقتذاك ، في جميع الدول العربية (21)، ومنها العراق الذي يحكم من قبل النظام الملكي . وقد كان موقف مصر ورئيسها ، واضحا وصريحا ، من حلف بغداد ، الذي وقف الشعب العراقي ضده ، وعبر عن ذلك من خلال التظاهرات التي ملأت الشوارع ، إذ كرست مصر إذاعاتها وجندتها لمساندة الشعب العراقي ضد الحلف والانجليز (22) ، وكانت خطابات الرئيس جمال عبد الناصر من ابرز المواد الصحفية ، التي تتنافس الصحف العراقية على نشرها على الرغم من أنها كانت طويلة، ويتم كتابتها، من إذاعة صوت العرب ، فلم يكن هناك جهاز تسجيل لدى الصحف ، كانت الصحف العراقية ، قد خصصت أكفا الصحفيين العاملين لديها للقيام بهذه المهمة ، ممن يتميزون بسرعة الكتابة ، لغرض نشرها واطلاع القراء على مضامينها (23). وهذا يوضح لنا أن الأجواء العامة بين الشعب العراقي كانت تتطلع إلى ما يحدث في مصر وهي مع طموحات رئيسها وأحلامه القومية.

وعند قيام ثورة 14 تموز عام 1958 في العراق ضد النظام الملكي ، تولى عبد السلام عارف، منصبي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وبعد 5 أيام فقط من قيام الثورة ترأس وفدا حكوميا عراقيا لزيارة دمشق ، التي كان الرئيس المصري جمال عبد الناصر موجودا فيها، وعرض عارف في أول لقاء له مع عبد الناصر قيام وحدة فورية بين العراق ومصر(24) ، وقد طبعت صورته مع عبد الناصر ووزعت في دمشق والقاهرة وبغداد ، باعتباره من دعاة الوحدة العربية والموالين لعبد الناصر والثورة في مصر . وقد بلغ بالرئيس عارف انه كان يحيي المواطنين في زيارته للمدن ، باسمه واسم الرئيس عبد ناصر ، وغالبا ما يبدأ خطابه : (أهديكم تحيات جمال عبد الناصر ، فقد حملني تحياته وأشواقه ، وبذل كل ما عنده في خدمتكم ، فليحيا أخونا جمال) و (اعلموا أن لكم أخوانا في الشام والشمال الإفريقي والجزيرة العربية هم جزء منكم وعلى رأسهم أخونا الأكبر جمال عبد الناصر) (25). وراح يقلد عبد الناصر ، بالتحدث باللغة العامية ، إلى أبناء المدن التي يزورها ، كما يفعل عبد الناصر* .

إن التطور المهم في الوضع السياسي العراقي، الذي أثر على الصحافة العراقية لاحقا ، هو أن عبد السلام محمد عارف ، استلم السلطة في 18 تشرين الثاني 1963 وأصبح رئيسا للجمهورية ، وهو من ذوي الميول القومية وقتذاك ، مواليا للثورة في مصر ، (23)تموز 1952) ولرئيسها جمال عبد الناصر (1952-1970) وقد كان لهذا الاتجاه والموقف من مصر ورئيسها تأثير كبير على سياسة العراق الداخلية بشكل عام والصحافة بشكل خاص . واتضح ذلك من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس عارف إلى مصر للمدة 13- 26 حزيران 1964، وتم فيها توقيع اتفاق التنسيق السياسي بين العراق ومصر، والذي تضمن تشكيل مجلس رئاسة

مشترك (يختص بدراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لإقامة الوحدة بين البلدين ، والعمل على تحقيق الوحدة الفكرية بين شعبي البلدين عن طريق التنظيمين الشعبيين فيهما) (26) .

إن هذا الاتفاق فرض على الحكومة العراقية التحرك لإنشاء تنظيم سياسي ، على غرار التنظيم السياسي في مصر، وجندت وسائل الثقافة والإعلام إمكانياتها للدعوة إلى الحركة العربية الواحدة ، وقد أعلن وزير الإرشاد يوم 8 تموز إن الاتحاد الاشتراكي العربي أصبح حقيقة واقعة ، وفعلا أعلن الرئيس عبد السلام عارف ، رسميا عن قيام هذا التنظيم في الرابع عشر من تموز 1964 عندما عقد مؤتمره الأول في بغداد (27) .

لقد كان اخطر قرار تم اتخاذه ، في عهد الرئيس عبد السلام عارف ، وأصبح لاحقا أساسا لتأميم الصحافة العراقية ، هو قرار تأميم عدد من شركات القطاع خاص ، وذلك في 14 تموز عام 1964 إذ شمل التأميم المصارف ، والشركات الصناعية ، وتنظيم مجالس إدارة الصناعات وإنشاء مؤسسة اقتصادية لتطبيق الاقتصاد الاشتراكي والإشراف عليه تنفيذا لسياسة الرئيس المصري القاضية بأن أي بلد عربي يرغب في الانضمام إلى الوحدة مع مصر يجب أن يتخذ إجراءات عملية في طريق الاشتراكية ، وكان هذا الشرط الذي فرضه على الرئيس عارف للموافقة على الوحدة مع العراق (28). فضلا عن ذلك، كان الكثيرون من أفراد حكومة عبد السلام عارف وخارجها ، يتحدثون باسم الرئيس المصري ويدعون دعمه لهم . وهذا يؤكد إن المناخ السياسي العراقي ولاسيما الحكومي كان سائرا باتجاه محاكاة ما يحدث في مصر* .

ثانيا: موقف عبد السلام عارف من الصحافة

منذ بداية قيام النظام الجمهوري، 1958، كان عبد السلام عارف ، الذي تولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، كما ذكرنا سابقا، يعمل على أن تكون الصحافة تحت سيطرة الحكومة، لخدمة سياستها، لهذا وضع اسمه على أول صحيفة (الجمهورية) التي صدرت في 17 تموز 1958 في ظل النظام الجمهوري ، وكانت الصحيفة تنشر أخباره وصوره بشكل مميز. على الرغم من انه لم يكن الرجل الأول في الحكومة (29).

وعندما أطاح بخصومه ، في 18 تشرين الثاني عام 1963، وتسلم رئاسة الحكومة ، كان أول بيان للحكومة الجديدة، إعلان الأحكام العرفية ، وتعين رشيد مصلح حاكما عسكريا عاما ووزيرا للداخلية، الذي اصدر مجموعة من البيانات، كان البيان الرابع منها، إلغاء امتيازات جميع الصحف والمجلات الصادرة آنذاك (30). وبذلك لم تصدر في العراق أية صحيفة في الأيام الثمانية الأولى من قيام النظام الجديد. في غضون ذلك اتخذت الحكومة قرارا بإغلاق صحيفة الجماهير، وفصل هيئة تحريرها ، وإعادة إصدار صحيفة (الجمهورية) بدلا عنها، وقد جاء هذا القرار في اجتماع عقده وزير الإرشاد مع العاملين في دار الجماهير للطباعة والنشر ، في 24 تشرين الثاني ، التي كانت تصدر صحيفة الجماهير (31). وفعلا صدرت صحيفة الجمهورية في 25 تشرين الثاني كصحيفة تعبر عن وجهة نظر الحكومة الجديدة. وبعد ما يقرب من شهرين صدر قانون جديد للمطبوعات بالرقم 53 لسنة 1964 وضعت فيه قيودا جديدة على عملية إصدار الصحف ومنها المادة الثانية التي نصت (32): (تمنح إجازة المطبوع الدوري السياسي إلى هيئة تضم ما لا يقل عن خمسة أشخاص غير موظفين اثنان منهم صحفيان

على الأقل يشكلون مجلس إدارته وتوزع المسؤوليات بينهم وتكون حصصهم متساوية) وهذه المرة الأولى التي يحمل فيها قانون عراقي للمطبوعات مثل هذا الشرط وقد بين القانون في الأسباب الموجبة إن هذا الشرط جاء لمنع الصحفيين (من استغلال العمل الصحفي لتحقيق مآرب غير مشروعة وقد تلافيت هذه اللائحة الأمر بأن جعلت إدارة الصحف والتصرف بها ليست من الأعمال الفردية وإنما أشركت أكبر عدد ممكن من العاملين في الصحيفة بضمنهم المالك ورئيس التحرير في المسؤولية ..)(33). و سوغ وزير الإرشاد وجود هذه الفقرة بأنها تهدف إلى (وضع المحررين في مركز قوي أمام صاحب الصحيفة) متهما الصحفيين (بالتساهل في حقوقهم... ولم تكن الوزارة في موقف يسمح لها أن تعرف كنه الاتفاق المخالف للقانون)(34).

غير إن الواقع العملي ، لاحقا ، اثبت أن هذه المسوغات ، التي أوردها القانون ووزير الإرشاد، بشأن هذا الشرط ، لم تكن صحيحة ، إذ وجد الباحث أن الصحف لم تلتزم بروحية هذا القانون ، بل التزمت به شكليا ، عندما أضاف أصحابها أسماء معارفهم وأقاربهم وأصدقائهم ليستجيبوا لمتطلبات هذا القانون أولا . وثانيا لم يكن الصحفيون ذوي قدرات مالية للدخول في مثل هذه المشاريع . فضلا عن ذلك اشترطت الفقرة الثانية من المادة الثالثة (في احد الأشخاص المذكورين في المادة الثانية من هذا القانون أن يكون مالكا لمطبعة أو يبرهن لوزير الثقافة والإرشاد بأنه ذو سعة مالية تمكنه من المساهمة في إدارة المطبوع الدوري) .

ويرى الباحث أن مثل هذا القانون وبهذه الشروط يعد تدخلا من الحكومة في التنظيم الداخلي للصحف في محاولة للسيطرة عليها وتسخيرها لخدمة سياستها. ومن هذا المنطلق أصدرت وزارة الإرشاد تعميما إلى الصحف منعت بموجبه نشر شكاوى الموظفين والعمال ((35) وفي 11 أيلول أصدرت تعميما آخر منعت بموجبه الصحف من نشر أخبار الجرائم(36).

بعد أن أعلن رئيس الجمهورية، رسميا، عن قيام الاتحاد الاشتراكي، كما أوضحنا سابقا، قام التنظيم بإصدار صحيفة ناطقة باسمه (الثورة العربية)(37) في نفس يوم انبثاقه، 14 تموز 1964، لتنظم إلى جريدة الجمهورية الحكومية، في الترويج لسياسات النظام.

لقد كان رئيس الجمهورية مهتما بجعل وسائل الإعلام تعمل لصالح سياساته ففضلا عن تسخير صحيفتي (الجمهورية) و (الثورة العربية) لخدمة الحكومة، فقد حاول ، بحسب وزير الإرشاد : (38) بسط نفوذه والتحكم في شؤون الوزارة، متصورا أن الوزارة هي جهاز دعاية واجبها تمجيد الحاكم...وأضاف : أحد أساليب سيطرته على الصحافة إنه استقدم خلال زيارته إلى مصر صحفيا مصرية محاولا أن يضعه رئيسا لتحرير صحيفة الجمهورية باعتباره (خصما عنيدا للشيوعية ومؤمنا بالمبادئ والقيم الإسلامية) إذ لم يكن عارف مؤمنا بحرية الصحافة ، وكان هناك خلاف مع ، الدكتور عبد الرحمن البزاز (الذي أصبح لاحقا رئيسا للوزراء)، حول حرية الصحافة والرقابة عليها ، ولهذا سأل عارف البزاز في إحدى لقاءاتهم(39) : (في لقاء سابق ، يا دكتور ، كان بيننا خلاف واضح حول حرية الصحافة ، والاستمرار في مراقبة المطبوعات من عدمها ، فهل مازلت على الرأي نفسه ؟ وهل أن الألوان لإطلاقها في ظروفنا الحالية ؟ فأجاب البراز: سيادة الرئيس ، أود أن أوضح لكم إنه لا يوجد

أوان محدد أو حد فاصل لأية حرّية ، ومن ضمنها حرية الصحافة ولكن الساسة غير الراغبين في إطلاقها يتذرعون بالظروف والمواقف والمستجدات وغيرها من المصطلحات لتبرير تقييدهم للصحافة أو الحريات الأخرى....). وفي مناسبة أخرى ، يرى الدكتور البزاز (40) أن الذي يحمي الصحافة ليس القانون بل شعور المسؤولين بأهمية الصحافة ... الصحافة تجاوزت في بعض الحالات حد المعقول بالنقد، ونحن أخذناها بحلم الحليم وبالأناة والصبر، وأنا رئيس الوزراء ووزير الداخلية شتمت وعرض بي أكثر من مرة ومن أكثر من صحيفة، ومع ذلك ما عملنا شيئا للصحافة).

يرى الباحث أن عدم إيمان الرئيس عبد السلام عارف بحرية الصحافة ينبع من إيمانه بضرورة تأميم الصحافة أسوة بالتجربة المصرية عام 1961 *.

لقد امتدت الضغوط على الصحافة في عهد الرئيس عبد السلام (18 تشرين الثاني 1963 – 13 نيسان 1966) من وزارة الإرشاد والقصر الجمهوري لتشمل مديرية الاستخبارات العسكرية التي كانت تهدد باعتقال الصحفيين غير المؤيدين للرئيس المصري جمال عبد الناصر على الرغم من أن الصحف التي كانت تصدر جميعها موالية لنظام الحكم وليس بينها صحيفة معارضة (41).

فضلا عن ما تقدم ، لقد ترافق مع قرار تأميم عدد من شركات القطاع خاص ، في 14 تموز عام 1964، نشر صحيفة (الثورة العربية) ، التابعة لتنظيم الحكومة ، مقالا افتتاحيا ، دعت فيه إلى ضرورة : (42)تنظيم الصحافة على أسس اشتراكية عربية سليمة وحذرت من الاعتماد على النوايا الحسنة لمنح امتيازات إصدار الصحف ، لان ذلك هو أمر له خطورته البالغة ، ونتائج سلبية على مستقبل النظام القائم كله) وهذه أول دعوة علنية إلى تأميم الصحافة. إلا أن الرئيس عبد السلام عارف لم يتمكن من إكمال خطوات الوحدة التي كان يطمح إليها مع مصر ولا تأميم الصحافة لأنه توفي في حادث سقوط طائرة ، في 13 نيسان 1966، وهو في طريقه ، من مدينة القرنة إلى مدينة البصرة ، وأعلنت وفاته رسميا في اليوم التالي (43).

ثالثا : تأميم الصحافة عام 1967

تسلم اللواء عبد الرحمن محمد عارف (الشقيق الأكبر للرئيس المتوفى) رئاسة الجمهورية في 17 نيسان 1966 بعد انتخابه من قبل مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني في جلسة مشتركة لتبدأ الحكومة عملها ، ولكن لم يتغير وضع الصحافة ، في العهد الجديد عن ما سبقه ، فقد استمرت السياسة السابقة نفسها وهي استمرار مراقبتها بعد صدورها وتعطيلها كلما وجدت السلطة إن ما ينشر فيها لا يتطابق مع سياستها ومصالحها(44). إلا أنها خضعت للرقابة المسبقة لموادها قبل النشر ، عندما اندلعت حرب حزيران عام 1967 ، بين الدول العربية وإسرائيل .

وقد بدأت الشائعات تنتشر بين الصحفيين حول تأميم الصحافة مما دفع صحيفة الشعب في 27 تموز إلى التحذير من أن اللجنة التي شكلتها وزارة الثقافة والإرشاد للأعداد لقانون جديد للمطبوعات ترمي إلى إضافة قيود جديدة على الصحافة(45). بالمقابل شرعت صحيفة الثورة

العربية التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي الحكومي بنشر سلسلة مقالات تدعو إلى تنظيم الصحافة على أسس اشتراكية مطالبة بالاعتداء بمصر في إبعاد الفردية من صفوف الصحافة وحصر إصدار الصحف في مؤسسة عامة تساهم الدولة في إدارتها والإشراف عليها(46) . وقد بادرت نقابة الصحفيين العراقيين إلى الاجتماع مع وزير الثقافة والإرشاد الدكتور مالك دوهان الحسن في 16 تشرين الأول 1967 للوقوف على حقيقة ما تعده الوزارة للصحافة في المرحلة المقبلة ، وقد أكد الحسن قرب صدور قانون المؤسسة العامة للصحافة مشيراً إلى إن الصحف القائمة ستستمر في الصدور ولن يتعرض لها القانون الجديد(47) . غير إن نقابة الصحفيين لم تصدر بياناً حول الموضوع ، على الرغم من أهميته في المسيرة التاريخية للصحافة العراقية وهذا ما كان يتوجب عليها القيام به لأنها الجهة المهنية الوحيدة ذات الاختصاص بالدفاع عن الصحافة والصحفيين . في وقت كتبت فيه صحيفة العرب مقالاً بعنوان (محنة القلم) حذف الرقيب أجزاء منه قالت فيه:(48) (الواقع إن مجتمعاً مثل مجتمعنا ينتمي أفراداً إلى أكثر من طبقة اجتماعية واحدة ، وأكثر من قومية واحدة ، يستحيل على أية حكومة اللجوء إلى مثل هذا الأسلوب فتقدم على حصر القضايا الفكرية والصحفية بالأجهزة الحكومية وحدها ، كل ذلك بدعوى تعدد الصحف وكثرتها أو بأية دعوى أخرى تتنافى مع التصريحات الرسمية للمسؤولين) . وفي مقال آخر كتبت الصحيفة في العدد نفسه، تعليقا بعنوان (وداعاً أيها الأصدقاء) حذفه الرقيب جميعه، وتعليقا آخر، بعنوان (لمصلحة من...؟) قالت فيه : (49) قد يكون هذا اليوم آخر يوم من حياة الصحف الأهلية، وقد يكون لا يكون، إذ تدخل السيد رئيس الجمهورية وأمر بإيقاف هذا القانون الجائر....فنحن لا نملك سوى إن ننبه إلى خطورة هذا القرار الذي لا ترى فيه الجماهير إلا محاولة لإزالة آخر معالم الحرية التي يضمنها الدستور العراقي وتؤكد عليها أبسط القواعد والقوانين الدولية....). أما صحيفة صوت العرب فقد ناشدت رئيس الجمهورية للتدخل ووقف صدور القانون منبهة إلى خطورته (50). و حاولت صحيفة التآخي نشر مقال تحت عنوان (اغتيال الصحافة بمقصلة القطاع العام) إلا إن الرقيب منع نشره فنشرت الصحيفة العنوان في مكان الافتتاحية وتركت ما تحته بياضاً تعبيراً عن احتجاجها ضد الرقابة(51).

(لقد بدأت فكرة تأميم الصحافة العراقية في مطلع الشهر الثامن آب من عام 1967، فقد استقر الرأي بعد دراسة مستفيضة لأمر الصحافة الصادرة في تلك الأيام إن أغلب الصحف يمثلها شخص واحد أو مجموعة أشخاص. ورأت الحكومة آنذاك إن هذه الصحف لا تتماشى مع المنهج الاشتراكي الذي كانت تتبناه الدولة والذي نص عليه في صلب (دستورها المؤقت) بل فيها ما كان يقف موقف المناهض لها.)(52)

على الرغم من حملة المعارضة التي شنتها الصحف ضد توجهات الحكومة ، كما بينا، إلا إن القانون صدر برقم (155) تحت مسمى (قانون المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة) (53) ونشر في الوقائع العراقية العدد 1505 بتاريخ الثاني من كانون الأول 1967 لينتهي 98 عاما من الصراع بين السلطات العراقية والصحافة الأهلية ولتكون الصحافة إحدى مؤسسات الحكومة ، وتحت إدارتها المباشرة ، بشكل كامل وتحتفي صحف القطاع الخاص .

وقد أوضحت المادة الخامسة من القانون واجبات المؤسسة بالإعمال التالية:

1- إصدار المطبوعات والصحف الدورية السياسية.

2- طبع المطبوعات .

3- نشر المطبوعات وتوزيعها داخل العراق وخارجه.

4- الأمور الأخرى المتعلقة بالمؤسسة وأهدافها والتي يقررها مجلس الإدارة.

إما المادة السابعة فقد ألغيت بموجبها الصحف والمطبوعات الدورية والسياسية وأجازات منح إجازات جديدة باقتراح من وزير الثقافة والإرشاد وبموافقة مجلس الوزراء . وجاء في الأسباب الموجبة لصدوره

((نظرا لدور الصحافة والتأثير على الرأي العام وحيث إن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة بمقتضى الدستور المؤقت وان المعركة الراهنة التي تخوضها الأمة العربية ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية تستلزم إن توجه الصحافة في العراق توجيهها قوميا سليما يرفعها إلى مستوى المعركة ويسد الطريق والثغرات أمام المتسللين إلى صفوفها، فقد روى إن تنشأ المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة لتصدر الصحف والمطبوعات السياسية بحيث تنطلق منها الآراء السديدة والتوجيهات الصحيحة والنقد الهادف البناء الذي يحفظ للدولة كيانها في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها امتنا، وذلك أسوة بما جرت عليه تشريعات كثيرة من الدول المتقدمة .)

يتضح من ما تقدم إن هدف الدولة من إصدار القانون يتلخص، كما جاء في الأسباب الموجبة، بما يلي:

1. توجيه الصحافة توجيهها قوميا سليما
2. رفع الصحافة إلى مستوى المعركة (المعركة التي تخوضها الأمة العربية ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية) .
3. سد الطريق والثغرات أمام المتسللين إلى صفوف الصحافة .
4. إصدار الصحف والمطبوعات السياسية بحيث تنطلق منها الآراء السديدة والتوجيهات الصحيحة والنقد الهادف البناء الذي يحفظ للدولة كيانها.
5. محاكاة تشريعات الدول المتقدمة

عند مناقشة هذه النقاط نجد إن النقطة الأولى تعني إن الصحافة يجب أن تخضع لسياسة الدولة وتلتزم بما يرسم لها من توجيهات وخطط تضعها وزارة الثقافة والإرشاد. وقد أوضح وزير الثقافة والإرشاد مالك دوهان الحسن ، الذي تم إصدار هذا القانون على يديه ، ذلك بالقول (إن أملي وطيد في مستقبل الصحافة بالعراق

وقد تحررت من سيطرة القطاع الخاص لتدخل في القطاع العام ... الدولة هي المسؤولية الأولى عن عملية التوجيه والإرشاد ولابد لها من أن تسيطر على الصحافة كجهاز هام من أجهزة الإعلام ... إن الصحافة رسالة ضخمة وحساسة جدا لا يستطيع القيام بأعبائها غير الدولة... (54). أما النقطة الثانية فإننا نجد أن الحكومة جعلت الصحافة أداة من أدواتها تريد أن تحارب بها في المعركة. وقد أشار الوزير إلى هذا بالقول: إن واجبات الدولة دعم الصحافة (وتطويرها حسب متطلبات التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خاصة إذا كانت الدولة تقوم بعملية التحول الاشتراكي....وهي وحدها تستطيع خلق جهاز صحفي قادر على عملية التوجيه الاجتماعي والتحول التي تمر بها الأمة العربية... وتحسين أحوال عمال المطابع ورجال الصحافة العاملين فيها.) (55). لكن ومن خلال متابعة الباحث لم يجد أية خطة عمل أو إجراء جدي لرفع مستوى الصحافة أو دفعها إلى الأمام كما ادعى الوزير، بل إن الحكومة اكتفت ، وكما جاء في القانون في المادتين السادسة و الثالثة ، بإلغاء مجلسي إدارة الجمهورية للنشر والطباعة ودار الثورة العربية ، ونقل جميع حقوقهما و الالتزامات المالية الخاصة بهما إلى المؤسسة الجديدة القانون .

أما النقطة الثالثة فإن (المتسولين إلى صفوف الصحافة) ، كما جاء في القانون، هم بالتأكيد كل الصحفيين الذين لا يدينون بالولاء لسياسة الحكومة ، وتنظيمها السياسي الاتحاد الاشتراكي العربي ، ولهذا فإن الصحافة يجب أن تكون لمن تريده الحكومة فقط ، وقد بينت صحيفة صوت العرب ذلك بالقول (56) (في رأينا إنه مهما قيل عن بعض أشخاص المؤسسة وعن طبيعة صحفها وعن مدى تجاوب المواطنين معها ...لا يمكن قياسها ومقارنتها بالصحف الحالية سواء كان ذلك من حيث النظافة والاستقامة وصحة الاتجاه العقائدي أم من حيث المستوى الذي ينتظر أن ترتفع إليه صحفها....إن المرء ليستهي بالصحافة ذاتها ولا يملك نفسه من البصق على تلك الصحف بمجرد أن يقرأ أسماء مالكيها والقائمين على إصدارها ، فلو لم يكن من فضل على أبناء الشعب سوى إحلالها صحف جديدة ونزيهة محل صحافة السفارات والارتزاق لكفاها بذلك فخرا)الجمهورية العدد الأول السنة الأولى . ويعزز هذا الرأي ما أشار إليه مسؤول حكومي إلى إن (من أهداف المؤسسة الصحفية الجديدة هو تطهير الصحافة في العراق والعمل على رفع مستوياتها إلى مصاف مستواها كسلطة رابعةأن كل صحيفة تصدر يملكها شخص واحد تشكل خطرا على البلد وتكون عرضة للعواطف وارتكاب الخطأ وإن نشر الإخبار المغلوطة وغير الصحيحة لا يمكن معالجتها عن طريق غلق الصحيفة)(57).

أما النقطة الرابعة فلقد أصدرت المؤسسة في الجلسة الأولى لمجلس إدارتها في الخامس من كانون الأول 1967 خمس صحف أربعة منها باللغة العربية وهي المواطن والثورة والجمهورية والمساء إما الخامسة فكانت صحيفة بغداد أوبزيرفر باللغة الانجليزية . وقد أوضح وزير الثقافة والإرشاد أن (صحافة القطاع العام ليست بوقا للحكومة وإنما رقيب عليها وتوجهها نحو تحقيق آمال الشعب .. ثقتي كبيرة جدا في أن الصحافة في العراق ستقطع شوطا بعيدا في التقدم والازدهار في ظل القطاع العام شريطة أن يكون دورها الرقيب الراصد لفرض عملية البناء الاجتماعي الجديد وهذا ما خطط لها فعلا في العراق) (58) إن مثل هذا التصريح يراد منه تظليل الرأي العام والمعارضين الراضين لسياسة الحكومة اتجاه الصحافة بعد الحملات التي شنت ضد صدور القانون إذ إن الحقيقة هي أن أداة الدولة لا يمكن أن تكون ناقده لها ولسياساتها ولهذا فإن الصحافة أصبحت أداة وبوق للحكومة فقط وهذا ما أثبتته الواقع لاحقا فلم يجد الباحث أي نقد في هذه الصحف ضد سياسة الحكومة والتي كانت تمارسها صحف القطاع الخاص التي وصفها تعليق صحيفة صوت العرب بأنها (الجرائد العميلة والهزيلة والحزبية السافرة والمغلفة ..صحافة العهود الساقطة ..إن الإنسان ليشعر اليوم بالتقيؤ والانقباض النفسي بمجرد أن يلقي نظرة على الصحف المعروضة في السوق) (59). واعترفت الصحيفة بشدة الحملة المعارضة لاستهداف الصحافة والتي أدت إلى القضاء على الصحافة الأهلية بالقول : (أن حملة مغرضة تشن اليوم من جهات استعمارية وحزبية مختلفة تهدف إلى إفشال المؤسسة عن طريق خلق رأي عام ضدها وضد صحفها ، كما إننا لم نغفل تحذير القائمين على رأس المؤسسة من عملية تخريب قد تأتي من داخل صحف المؤسسة نفسها) (60).

أما النقطة الخامسة فهي تعني إن التشريع جاء لمحاكاة التجربة المصرية ، وهذا ما أكدده السيد احمد فوزي عبد الجبار ، مدير عام الأعلام آنذاك ، وأول رئيس تحرير لجريدة الجمهورية ، بعد قيام المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة بالقول : (قمنا بالدراسات المكثفة ، واستعنا بعدد من المدونين القانونيين ، العراقيين والمصريين ، لوضع مسودات قانون المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة ... كما إنني كلفت من قبل رئيس الوزراء أن أسافر إلى القاهرة لأدرس الموضوع عن كثب هناك ، وفي القاهرة التقيت العديد من رجال الصحافة ورجال مصلحة الاستعلامات وتدارست الموضوع معهم ودلوني على مواضع الضعف في هذه العملية ومواطن القوة ، إذ إنهم كانوا قد سبقونا في هذا المضمار ..وهكذا شاركت في عملية وضع أسس هذه المؤسسة وكوادرها وختم حديثه بالقول (لقد استعنا بالأستاذ علي منير ، وكان محررا للشؤون السياسية ، وخبيرا فنيا في مجلة

روزاليوسف ، كخبير فني للمؤسسة الجديدة) (61). أما الدكتور عبد اللطيف حمزة (مصري) ، المحاضر في قسم الصحافة في كلية الآداب جامعة بغداد ، آنذاك فقال : (62) علمت من الأخ مالك دوهان الحسن وزير الثقافة والإرشاد وتحدثنا بالموضوع طويلا ، وذكرت له إثناء الحديث أنني من المؤيدين لصدور هذا القانون لان فيه خيرا للصحافة العراقية وضبطا لاتجاهاتها المختلفة وخاصة في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها امتنا العربيةوبهذه المناسبة نذكر أن الشعب والحكومة في العربية المتحدة يأخذان بنظرية تنظيم لا تأميم الصحافة ، والفرق كبير جدا بين هذين اللفظين فتأميم الصحافة معناه ملكية الحكومة باسم الشعب لجميع الصحف واستيلاء الحكومة على أرباح هذه الصحف وقيام الحكومة أيضا بتعويض خسائر هذه الصحف . أما التنظيم فمعناه ملكية الاتحاد الاشتراكي للصحف المذكورة على اختلافها ورد الأرباح الناجمة من هذه الصحف إلى الاتحاد الاشتراكي ومشاركة العمال والمحربين في أرباح هذه الصحف بنسب معينة .) غير أن القانون العراقي الذي جاء محاكيا للقانون المصري ولد مشوها لأنه لم يحذو حذوه في تأسيس أكثر من مؤسسة صحفية كما حدث في مصر بل حصر إصدار الصحف بمؤسسة واحدة فقط والتي فرضت سيطرتها على الساحة الصحفية إلا إنها تعثرت بسبب عدم استقرار سياستها الإعلامية والإرباك الإداري وتناقض قراراتها مما أدى إلى فشلها واستقلال صحيفة الثورة عنها وانشطارها إلى مؤسستين لاحقا .

رابعاً: موقف الصحفيين العراقيين والنقابة من قرار التأميم

كان موقف الصحفيين ، كأفراد ، من قرار التأميم وقيام المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة يقوم على شقين الأول أنهم مع القرار لأنه حولهم إلى موظفين على الملاك الدائم في الدولة شأنهم في ذلك شأن موظفي دوائر الدولة الأخرى الذين يؤدون عملهم ويتقاضون الرواتب لقاء ذلك (لقد ساهمت المؤسسة في إنقاذنا وعوائلنا من حالة البؤس الذي كنا نعيشه) (63)و(إن قرار المؤسسة كان قرارا عظيما في ضمان حياة الصحفيين المعيشية) (64) و(لقد كان القرار عاملا مهما في إنقاذنا من التشرد والعوز المادي الذي نعانيه عندما كنا نعمل في الصحف الأهلية) (65) . وأكدوا إن طردهم من العمل كان يتم بقرار من مالك الصحيفة الذي لا يوجد من يردعه أو يلزمه بدفع تعويض لهم لقاء تسريحهم من العمل . وعلى العكس من هذا الموقف يجمع الصحفيون إن قرار قيام المؤسسة والقضاء على صحافة القطاع الخاص أدى إلى (قتل التنافس بين الصحفيين وحولهم إلى موظفين بالدولة يقبضون رواتبهم لقاء عمل روتيني بلا إبداع خلال الشهر على عكس صحافة القطاع الخاص التي تتطلب الإبداع في العمل والحصول على أخبار خاصة

بها (66) و) لقد ساهمت المؤسسة بتخلف العمل الصحفي لأنها لم تقوم على التنافس الخلاق في عمل الصحفيين .فهي كانت تطلب منهم أن يؤدوا عملهم وفق سياسة الحكومة فقط (67)و (كما هو معروف أن العمل الصحفي يقوم على التنافس الشديد بين الصحف والصحفيين وعلى المتابعة المستمرة لتطورات الأحداث وما يرتبط بها من أخبار وتقارير وهذا ما افتقدته المؤسسة العامة كونها مؤسسة حكومية يسعى العاملون فيها إلى إرضاء المسؤولين فقط (68) و (لقد كان إنشاء المؤسسة عاملا سلبيا في العمل الصحفي الذي لم يشهد تطورا يذكر على الرغم من تطور وسائل الاتصال وتكنولوجيا الطباعة التي وضعت في خدمة العمل الصحفي(69).

أما موقف نقابة الصحفيين العراقيين فقد كان مع قرار تأميم الصحف و كانت صحيفة التآخي قد وجهت لها نقدا لاذعا في مقال نشرته ، مذكرة إياها بواجباتها ، وهذه الواجبات ، حسب الصحيفة هي : (70) (أن تتفاعل مع مهامها و مسؤولياتها وتعيش مشاكل الصحفيين وتتبنى كل قضية أو حدث يجد في طريقهم ويتعلق بمصيرهم ...إلا أن نقابتنا – حفظها الله - هي في شغل عن هذه الأحداث ومنصرفه إلى شؤون وواجبات أخرى لا نظن إنها من صلب مسؤوليات النقابة ...) وتكررت الصحيفة النقابة بمصير الصحفيين بعد صدر هذا القانون وبعد غلق صحفهم وقالت (إنهم جادون - الصحفيون - في المضي إلى آخر شوط بالانتصار لحرية الفكر وللمحررين والعاملين في الصحافة) وختمت المقال بمناشدة المسؤولين الكف عن أي محاولة تريد النيل من الصحافة والعاملين فيها .(71). وقد كان موقف النقابة ، ضد حرية الصحافة ، وجاء موقفها من خلال ما أعلنه نائب نقيب الصحفيين (72) : إن خطوة انبثاق مؤسسة عامة للصحافة تجربة جديدة في عراقنا نرجو لها النجاح لمصلحة الثورة ولمصلحة المهنة وضمان مستقبل أبنائها . وقد قال جمال عبد الناصر في خطابه الأخير (إن الاجتهاد لإيجاد أماكن عيش لمرتزقة الصحافة قد القي بانتهازيين، لا أخلاق لهم ، على الصحافة فكانوا فطنة الشكوى والتذمر). والصحافة لاشك تشكل أداة من أدوات الثورة وينبغي أن تكون بمستوى متطلبات الثورة وما تتطلبه من تعبئة فكرية.وحرصنا على إنجاز هذه الخطوة لتكتسب المضمون الثوري والعقائدي المطلوب ، أقول ، أن حرصنا على تحقيق ذلك ، كجنود للاشتراكية والوحدة ، يدعونا للمطالبة بأن تعتمد المؤسسة العناصر الثورية العقائدية فعلا ، كما إن حرصنا على ضمان إنجاز المؤسسة كمهنيين ونقابيين يدعونا للمطالبة بأن تستوعب المؤسسة كل العناصر المخلصة من أبناء المهنة الذين بذلوا لها عصارة شبابهم وقدموا أعز ما يملكون من جد وتعب أعصاب وعرق ودموع وإن توفر للمؤسسة كافة ضمانات حرية الرأي والتعبير ومناقشة

السلطة لتكون بالإضافة إلى صنعتها كأداة ثورية منطلقا لرفع مستوى المهنة والعاملين فيها).

إن تحليل موقف النقابة هذا من قرار التأميم يكشف أن النقابة مؤيدة بقوة له ومعادية لحرية الصحافة التي هي الأساس لكل الحريات الأخرى في الأنظمة الديمقراطية ، وهذا موقف يبدو غريبا في عمل النقابات المهنية ، ولاسيما الصحفية منها ، وذلك لأن القرار اجهر بشكل نهائي على حرية الصحافة وأنكر احد أهم حقوق الإنسان العالمية وهي حرية الرأي والتعبير الذي يتجسد بحرية إصدار الصحف و نشر الأفكار والتعبير عنها . وان موقف النقابة هذا جاء على الضد من طموحات لفيف واسع من أصحاب الصحف والصحفيين العاملين فيها . والغريب أن تدعو النقابة الحكومة إلى اعتماد من أسمتهم ب (العناصر الثورية العقائدية) و (العناصر المخلصة من أبناء المهنة) وهذه اللغة تتطابق مع لغة المسؤولين الحكوميين وكأن النقابة جزء" من المؤسسة الحكومية وعليها التناغم مع ما يطلقه المسؤولون فيها . لقد ساهمت النقابة من خلال موقفها هذا بإنجاح أسوأ قرار اتخذ في العراق ضد حرية الصحافة ، وضد كل مضامين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية ، ويعد موقفها هذا وصمة عار في تاريخها .

الاستنتاجات والخاتمة:

الاستنتاجات :

نستنتج من خلال البحث ما يلي :

- إن الصحافة العراقية بدأت صحيفة حكومية عام 1869 ، بصدر صحيفة (زوراء) على يد الوالي العثماني مدحت باشا ، وعادت في عام 1967 ، بعد 98 عاما ، لتكون مملوكة للحكومة ، تصدر عن المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة .
- إن مرسوم المطبوعات المرقم 24 لسنة 1954 ، أنزل اقسى ضربة بالصحافة العراقية ، عندما ألغى الصحف العراقية الصادرة آنذاك ، والتي قدر عددها ب 200 صحيفة ومجلة ، ليختصرها إلى 8 صحف سياسية فقط . وإن النظام الجمهوري لم يكن أكثر ديمقراطية من النظام الملكي ولم يمنح الصحافة أي فسحة من الحرية ، لا بل أن أول حكومة في النظام الجمهوري والتي حكمت من 14 تموز 1958 ولغاية 8 شباط 1963 ، لم تصدر قانونا لتنظيم عمل الصحافة وحمايتها ،

واعتمدت مرسوم المطبوعات المرقم 24 لسنة 1954 ، وأضافت إليه قرارات و أوامر الحاكم العسكري العام ، الذي خضعت الصحافة لإدارته خلال تلك المدة .

- كشف النظام الجمهوري عمليا عن اتجاهه لامتلاك وسائل إعلام خاصة به ، فصدر صحيفة الجمهورية في 17 تموز 1958، بعد ثلاثة أيام من قيامه ، لتعبر عن سياسته ، وتجسد وجهات نظره بمختلف المجالات وكان هذا تحولا مهما في سياسة الحكومات اتجاه الصحافة .

- إن قيام ثورة مصر عام 1952 كان لها أثر كبير على السياسة العراقية ، وبشكل خاص بعد 18 تشرين 1963، عندما تسلم عبد السلام عارف السلطة كرئيس للجمهورية ، وأسس الاتحاد الاشتراكي العربي ، وقد تجسد ذلك التأثير بقرار تأميم عدد من المصارف وشركات القطاع الخاص في 14 تموز 1964 ، والذي قاد لاحقا إلى عملية تأميم الصحافة في عام 1967.

- إن الموقف المعارض الذي أعلنته صحافة القطاع الخاص لقرار التأميم كان نابعا من فهمها لخطورة هذا القرار على حرية الصحافة وإجهازه التام على الصحافة الأهلية ولتناقضه مع مضامين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 .

- إن موقف نقابة الصحفيين المؤيد للقرار والداعم لسياسة الحكومة يعكس إن أعضاء مجلس النقابة كانوا أدوات تحركها وزارة الثقافة والإرشاد وكانوا بعيدين عن دورهم الحقيقي في الدفاع عن حرية الصحافة والصحفيين .

- إن قرار التأميم أجهز نهائيا على صحافة القطاع الخاص وحوّل الصحفيين إلى موظفين لدى وزارة الثقافة والإرشاد يتقاضون أجورهم لقاء عملهم. وهذا بالتأكيد قضى على المنافسة والإبداع واثّر سلبا في تطور الصحافة العراقية.

الخاتمة :

كان موقف الحكومات العراقية منذ بدء صدور الصحافة الأهلية (الخاصة) ، في السنوات الأولى من القرن العشرين ، يقوم على محاولات تسخيرها لخدمة سياستها وعدم السماح لها بنشر ما يتعارض مع تلك السياسات ، من خلال الرقابة المسبقة لما يراد نشره ، وكذلك من خلال متابعة ما ينشر بعد الطبع وتوزيع الصحف في الأسواق ، وكانت هذه الرقابة تكون شاملة ومطلقة خلال ظروف الطوارئ وفرض الأحكام العرفية ، والتي فرضت 16 مرة للمدة من 1921 ولغاية 1956 وبلغ مجموع أيام تلك الأحكام ، 11 سنة و32 يوما .

وقد استخدمت الحكومات (قوانين المطبوعات)، لفرض إرادتها السياسية على الصحف ، وكان مرسوم المطبوعات المرقم 24 لسنة 1954 الذي أصدره رئيس الوزراء نوري سعيد ، قد شكل انعطافة كبيرة في مسيرة السيطرة الحكومية على الصحافة ، إذ ألغى جميع المطبوعات الصادرة آنذاك ، و تقدر ب 200 مطبوع (صحيفة ومجلة) ، واكتفت الحكومة بعد ذلك ، بمنح امتيازات لثمان صحف سياسية فقط ، ليستمر هذا الحال إلى عام 1958، عندما سقط النظام الملكي وأقيم النظام الجمهوري . غير إن العهد الجمهوري الجديد لم يكن بأفضل حال من سابقه فيما يتعلق بالصحافة ، إذ فرضت الحكومة الأحكام العرفية ووضعت الصحافة تحت رحمة الحاكم العسكري العام ، الذي أخضعها الى الرقابة المسبقة ، وتحت إشراف لجنة خاصة من وزارة الدفاع ، اتخذت من دار الإذاعة مقرا لها ، كانت مهمتها مراقبة الصحف وإصدار التوجيهات الخاصة لها ، ومنع نشر ما تراه متعارضا مع سياسة الحكومة . في ذات الوقت أصدرت الحكومة صحيفة خاصة بها (الجمهورية) لتكون ناطقة باسمها وتروج لسياستها ، وتعكس وجهات نظرها في مختلف المجالات ، وهذا الإجراء كان الأول ، بعد صدور صحيفة (زوراء) عام 1869، التي كانت تقوم بالمهمة نفسها ، وتوقفت عن الصدور عام 1917 في الحرب العالمية الأولى . وهو مؤشر يعكس رغبة الحكومة في أن تكون لها وسائل إعلامها الخاصة.

إلا ان أهم تطور حدث في العراق وأسس لتأميم الصحافة هو إقدام الحكومة العراقية على تأميم مجموعة من شركات القطاع الخاص وتحويلها إلى القطاع العام وذلك في 14 تموز عام 1964 اذ شمل التأميم المصارف والصناعات وتنظيم مجالس إدارة الصناعات وإنشاء مؤسسة اقتصادية لتطبيق الاقتصاد الاشتراكي والإشراف عليه . ترافق مع هذه الإجراءات الاقتصاديةية نشر صحيفة (الثورة العربية) ، التابعة لتنظيم الحكومة ، مقالا افتتاحيا، دعت فيه إلى ضرورة (تنظيم الصحافة على

أسس اشتراكية عربية سليمة) وهذه أول دعوة علنية لتأميم الصحافة . وعندما اندلعت حرب حزيران 1967 ، فرضت الحكومة الرقابة المسبقة على الصحف ، متذرعة بظروف الحرب ، رافقها بدء الإعداد لإصدار قرار تأميم الصحافة من قبل وزارة الثقافة والإرشاد ، في ذات الوقت انتشرت التسريبات من الوزارة ، حول قرب صدور مثل هذا القرار ، فشنت الصحافة الخاصة هجوما كبيرا على سياسة الحكومة اتجاه الصحافة ، إلا إن الحكومة مضت بطريق التأميم فأصدرت في 2 كانون الأول عام 1967 القانون المرقم 155 تحت مسمى (قانون المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة) والذي قضت بموجبه الحكومة على صحافة القطاع الخاص ، على الرغم من وعودها ، بأن الصحف الموجودة ستبقى تصدر إلى جانب صحافة القطاع العام ، غير إن الواقع اثبت عدم صدق الحكومة في ذلك . وقد اكتفت الحكومة بإصدار أربع صحف باللغة العربية ، هي (المواطن) و(المساء) و (الجمهورية) و(الثورة) وخامسة باللغة الانجليزية ، هي صحيفة (بغداد اوبزيرفر) . وقد كان موقف نقابة الصحفيين العراقيين مساندا لقرار تأميم الصحف ، ووضعها تحت سيطرة الحكومة ، وهو موقف غريب ، ويتناقض مع هدف النقابة باعتبارها الجهة المهنية الوحيدة التي تمثل الصحفيين وتدافع عن حرية الصحافة التي تضمنتها كل الإعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان . وقد شكل ذلك الموقف انتكاسة كبيرة في مسيرة نضال الصحافة العراقية وممثلتها نقابة الصحفيين .

الهوامش والمصادر :

1. حسن ، لؤي مجيد : الرقابة على المطبوعات العراقية 1869 – 1939 ، الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، مجلة آداب المستنصرية، العدد 61 ، ص 569.
2. فوزي عبد الرحمن: الرقابة على المطبوعات في العراق شيء من تاريخها ، وزارة الثقافة والإعلام ، دائرة الرقابة العامة ، مديرية العلاقات ، بغداد ، 1981 ، ص 16 . وقد بلغ مجموع أيام الأحكام العرفية 11 سنة و32 يوما للمدة من 1921-1958.
3. الوقائع العراقية: مرسوم المطبوعات رقم 24 لسنة 1954، العدد 3510 في 16-11-1954.
4. بطي، فائق: الموسوعة الصحفية العراقية، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد 1976، ص 228.
5. العاني ، نوري عبد الحميد و الحربي ، علاء جاسم : تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958 – 1968) ، ج 1 ، ص 167 .
6. الوقائع العراقية: مرسوم المطبوعات رقم 24 لسنة 1954، مصدر سابق، المادة الثالثة.
7. الوقائع العراقية: قانون المطبوعات رقم 24 لسنة 1963، العدد 79 السنة الخامسة 1963.
8. العاني ، نوري عبد الحميد و الحربي ، علاء جاسم : تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، مصدر سابق ص 76.
9. شكر ، مليح صالح : تأريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري 1932-1967 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2010، ص 291 .
10. المصدر نفسه ، ص 341 .
11. العاني ، نوري عبد الحميد والحربي ، علاء جاسم : مصدر سابق ، ص 166 .
12. المصدر نفسه ، ص 172 .
13. المصدر نفسه ، ص 357 .
14. المصدر نفسه ، ص 359 .
15. صحيفة الجماهير، العدد الأول، 12 شباط 1963.
16. صحيفة الجماهير في يومي 12 و17 شباط 1963 .

17. الوقائع العراقية: قانون المطبوعات رقم 24 لسنة 1963، العدد 79، مصدر سابق.
18. شكر ، مليح صالح ، مصدر سابق ، ص 373 .
19. المصدر نفسه .
20. مطر، فؤاد: بصراحة عن عبد الناصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص 85.
21. المصدر نفسه ص 37.
22. المصدر نفسه ، ص 84 ، ويؤكد محمد حسنين هيكل : أن جمال عبد الناصر خاض معركة إسقاط حلف بغداد ونجح فيها دون إطلاق رصاصة إنما بتعبئة الجماهير ضد حلف بغداد) إننا دعمنا إذاعاتنا فأصبحت قوية وعبر هذه الإذاعات كتلتنا الجماهير لمقاومة الانجليز والأمريكان ، المصدر نفسه ، ص 86 . وكان وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد قابل عبد الناصر وأوضح له ما تسببه لهم محطة صوت العرب من إزعاج بما تبثه من دعايات ضدهم وقال ان عبد الناصر وعده أن يوقف تلك الدعايات ... إلا إن عبد الناصر نكث بوعده ، حيث بدأت محطة صوت العرب بالإذاعة ضدهم بأشد مما كانت عليه .انظر: حسين ، خليل إبراهيم : اللغز المحير .. عبد الكريم قاسم ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1990، ص 352 .
23. حسين، محسن: ذكريات صحفية، مكتبة خالد للنشر والتوزيع، بغداد، 2005، ص 46.
24. الزبيدي، ليث عبد الحسين : ثورة 14تموز 1958 في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1979، ص 414. ويرى السيد طالب شبيب ،الذي شغل منصب وزير خارجية العراق عام 1963، ان عبد السلام عارف كان ابعد ما يكون عن الوحدة العربية مع مصر لنزعتة الفردية وخوفه على كرسي الحكم الذي قال عنه (ما زال لم يدفأ تحتي) انظر : سعيد، د. على كريم :عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم ، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب ، دار الكنوز الأدبية ،بيروت ، 1999. ص 208 .
25. الزبيدي، ليث عبد الحسين ، مصدر سابق ، ص 418 . وقد أثارت عملية طبع وتوزيع صور عبد السلام عارف مع جمال عبد الناصر ، حفيظة عبد الكريم قاسم وكذلك الحاكم العسكري ، الذي بادر وأصدر بيانه المرقم 10 الذي منع بموجبه طبع ونشر وتوزيع النشرات والإعلانات والصور إلا بعد عرضها على هيئة الرقابة العسكرية في دار الإذاعة . انظر العاني ، نوري عبد الحميد ،و جاسم ،علاء : تاريخ الوزارات العراقية ،ج1، مصدر سابق ، ص 172 .

26. حميدي ، جعفر عباس : التطورات السياسية في العراق (1958 – 1968) بيت الحكمة ، بغداد ، 2010 ، ص 46 .
27. حميدي ، جعفر عباس : تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958-1968) ، ج 7 ، ط1، 2004 ، ص172.
28. المصدر نفسه، ص215.
29. *يقول محسن حسين في زمن الرئيس عبد السلام عارف ظهرت عدة فئات أو تجمعات سياسية قومية تدعي كل منها إنها تحظى بدعم مصر أو الرئيس عبد الناصر نفسه في حين كان النظام نفسه محسوبا على السياسة المصرية منذ تشرين الثاني 1963 وتولي عبد السلام السلطة . انظر محسن حسين : ذكريات صحفية ، مصدر سابق ، ص 40.
30. الزبيدي ، ليث عبد الحسين ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، مصدر سابق ص 422. انظر كذلك توفيق ، صبحي ناظم : الرئيس عبد السلام محمد عارف كما رأيته ، ص 6. شبكة المعلومات الدولية
- http://www.iraqsunnews.net/index.php/iraq-news/3373 .
31. شكر ، مليح صالح : مصدر سابق ، ص 280 .
32. المصدر نفسه ، ص 281 .
33. الوقائع العراقية: قانون المطبوعات رقم 53 لسنة 1964، العدد، 941، السنة 6، 1964.
34. نفس المصدر، الأسباب الموجبة.
35. شكر، مليح صالح: مصدر سابق، ص 385.
36. صحيفة الثورة العربية، 17 آب 1964.
37. صحيفة المنار، 11 أيلول 1964.
38. حميدي ، جعفر عباس : التطورات السياسية في العراق (1958-1968) بيت الحكمة ، بغداد ، 2010 ، ص 46.
39. شكر ، مليح صالح : مصدر سابق ، ص 388 .
40. توفيق ، صبحي ناظم : مصدر سابق ، ص 6 . وكان الرئيس عارف قد بعث بطلب الدكتور عبد الرحمن البزاز سفير العراق في لندن والسكرتير العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لمناقشة بعض الموضوعات السياسية والاقتصادية وذلك في 6-12-1964 .
41. جريدة الصباح الجديد ، عبد الرحمن البزاز... أول رئيس مدني في العراق الجمهوري، الحلقة التاسعة، العدد 2605، في 27-6-2013.

- a. صدر قانون تنظيم الصحافة في مصر في 24 أيار 1960 بعد مهاجمة الرئيس جمال عبد الناصر صحافة القطاع الخاص في خطاب ألقاه ، في 10 أيار 1960، أشار فيه إلى (استحالة وجود صحف تعبر عن رأي أصحابها الخاص يملكها أفراد أو شركات مساهمة يمثلون رأس المال الخاص). وكان قد أشار قبل ذلك إلى إن الصحافة الخاصة تقدم صورة بعيدة عن صورة المجتمع الاشتراكي الجديد ، انظر : صحيفة المصري اليوم : صاحبة الجلالة 48 سنة من التأميم ، العدد 1861 ، 13 حزيران ، 2008 .
42. شكر ، مليح صالح : مصدر سابق ، ص 397 .
43. صحيفة الثورة العربية : العدد 19 آب 1964 .
44. حميدي ، جعفر عباس : تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958-1968) ، ج 7 ، ط1، مصدر سابق ، ص 53 . ويذكر أن الباحث الدكتور مليح صالح شكر أشار في كتابه (تأريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري 1932 – 1967)، مصدر سابق، في ص 399 إلى إن وفاة الرئيس عارف كانت عام 1965، والصحيح إن الوفاة كانت عام 1966، وكرر الخطأ نفسه في ص 400.
45. شكر، مليح صالح: تأريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري، مصدر سابق، ص 407.
46. صحيفة الشعب في 27 تموز 1967 .
47. صحيفة الثورة العربية في 13 آب 1967 .
48. صحيفة العرب 17 تشرين الأول 1967.
49. صحيفة العرب 2 كانون الأول 1967 .
50. نفس المصدر .
51. صوت العرب 2 كانون الأول 1967 .
52. صحيفة التآخي: العدد 315 في 2 كانون الأول 1967.
53. جريدة فتي العراق (الموصلية): قصة تأميم الصحافة في العراق 1967 كما يرويها احمد فوزي عبد الجبار ، 15 حزيران 2005 . وأشار عبد الجبار الى إن 25 صحيفة ومجلة شملها التأميم
54. منها 10 صحف يومية وصحيفتين أسبوعيتين .
55. الوقائع العراقية : قانون المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة ، العدد 1505، 1967 ، المادة الخامسة .

56. صحيفة الجمهورية، العدد الأول ، 4 كانون الأول ، 1967 . وقد كرس العدد بشكل كامل للترويج للقانون ودعمه ، من خلال المقالات والآراء والمقابلات ، مع المسؤولين في الدولة .
57. المصدر نفسه .
58. المصدر نفسه .
59. المصدر نفسه .
60. المصدر نفسه .
61. المصدر نفسه .
62. المصدر نفسه .
63. جريدة فتي العراق (الموصلية) مصدر سابق .
64. صحيفة الجمهورية، العدد الأول، 4 كانون الأول، 1967. مصدر سابق.
65. مقابلة مع الصحفي يحيى الشمال ، محرر ، في صحيفة الجمهورية بتاريخ 15-9-1985 .
66. مقابلة مع السيد مالك البكري ،سكرتير تحرير فني ،في صحيفة الجمهورية بتاريخ 15-9-1985 .
67. مقابلة مع الصحفي صالح سليمان، محرر، في صحيفة الجمهورية، بتاريخ 16-9-1985.
68. مقابلة مع الصحفي محمد حامد، محرر، في صحيفة الثورة، بتاريخ 17-9-1985.
69. مقابلة مع الصحفي لطفي الخياط، سكرتير تحرير صحيفة الجمهورية، بتاريخ 18-9-1985.
70. مقابلة مع الصحفي محسن حسين عضو هيئة تحرير مجلة ألف باء ، بتاريخ 19-9-1985 .
71. مقابلة مع الصحفي قاسم السماوي عضو هيئة تحرير مجلة ألف باء ، بتاريخ 19-9-1985 .
72. صحيفة التآخي في 2 كانون أول 1967.
73. نفس المصدر .
74. صحيفة الجمهورية، 2 كانون الأول، 1967.

المصادر :

القوانين :

- الوقائع العراقية : مرسوم المطبوعات رقم 24 لسنة 1954 ، العدد 3510 في 16-11-1954 .
- : قانون المطبوعات رقم 24 لسنة 1963 ، العدد 79 السنة الخامسة ، 1963 .
- : قانون المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة ، العدد 1505 ، 1967 .
- الصحف :
- صحيفة الجماهير ، العدد الأول ، 12 شباط 1963 .
- صحيفة الجماهير في يومي 12 و 17 شباط 1963 .
- صحيفة الثورة العربية : 17 آب 1964 .
- صحيفة الصباح الجديد ، العدد 2605 في 27-6-2013 .
- صحيفة المنار : 11 أيلول 1964 .
- صحيفة الشعب في 27 تموز 1967 .
- صحيفة الثورة العربية في 13 آب 1967 .
- صحيفة العرب 17 تشرين الأول 1967 .
- صحيفة العرب 2 كانون الأول 1967 .
- صوت العرب 2 كانون الأول 1967 .
- صحيفة التآخي: العدد 315 في 2 كانون الأول 1967.
- صحيفة الجمهورية، العدد الأول، 4 كانون الأول ، 1967.
- صحيفة التآخي في 2 كانون أول 1967.
- صحيفة الجمهورية، 2 كانون الأول، 1967.
- صحيفة المصري اليوم، العدد 1861، 13 حزيران ، 2008 .
- جريدة فتي العراق الموصلية: 15 حزيران 2005
- المقابلات الشخصية:
- مقابلة مع الصحفي يحيى الشمال ،محرر في صحيفة الجمهورية ، بتاريخ 15-9-1985 .
- مقابلة مع السيد مالك البكري ، سكرتير تحرير فني في صحيفة الجمهورية بتاريخ 15-9-1985 .

- مقابلة مع الصحفي صالح سليمان، محرر في صحيفة الجمهورية، بتاريخ 16-9-1985.
- مقابلة مع الصحفي محمد حامد، محرر الأخبار في صحيفة الثورة، بتاريخ 17-9-1985.
- مقابلة مع الصحفي لطفي الخياط، سكرتير تحرير صحيفة الجمهورية، بتاريخ 18-9-1985.
- مقابلة مع الصحفي محسن حسين عضو هيئة تحرير مجلة الف باء ، بتاريخ 19-9-1985 .
- مقابلة مع الصحفي قاسم السماوي عضو هيئة تحرير مجلة ألف باء ، بتاريخ 19-9-1985 .
- الكتب والبحوث :
- فوزي عبد الرحمن: الرقابة على المطبوعات في العراق شيء من تأريخها ، وزارة الثقافة والإعلام ، دائرة الرقابة العامة ، مديرية العلاقات ، بغداد ، 1981.
- العاني ، نوري عبد الحميد و الحربي ، علاء جاسم : تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958 – 1968) ، ج 1 .
- الزبيدي ،ليث عبد الحسين : ثورة تموز 1958 في العراق ،دار الحرية للطباعة ،بغداد ،1979.
- بطي، فائق: الموسوعة الصحفية العراقية، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد 1976.
- - وفيق ، صبحي ناظم : الرئيس عبد السلام محمد عارف كما رأيته ، ص6.شبكة المعلومات الدولية :
- <http://www.iraqsunnews.net/index.php/iraq-news/3373>
- حميدي،جعفر عباس:التطورات السياسية في العراق (1958 – 1968) بيت الحكمة ، بغداد ، 2010 .
- تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958 - 1968) ، ج 7 ، ط1، 2004.
- حميدي،جعفر عباس : التطورات السياسية في العراق 1958 - 1968،بيت الحكمة ،بغداد ،2010.
- حسين ، خليل إبراهيم : اللغز المحير ..عبد الكريم قاسم ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1990.

- حسين ،محسن: ذكريات صحفية ،مكتبة خالد للنشر والتوزيع ، بغداد،2005
- حسن ، لؤي مجيد : الرقابة على المطبوعات العراقية 1869 – 1939 ،
الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد 61،
ص 553- ص576.
- مطر ،فؤاد : بصراحة عن عبد الناصر ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد
، 1989 .
- شكر ، مليح صالح : تأريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي
والجمهوري 1932- 1967 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2010.
- سعيد ، د.علي كريم : عراق 8شباط 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم
،دار الكنوز الادبية ، بيروت ،1999.